8- تحوّل ليبيا إلى بؤرة مركزية للصراع الإقليمي والدولي

بات من المرجح بقوة أن تصبح ليبيا في عام 2020 ساحة جديدة للصراع بين القوى الإقليمية والدولية، على غرار ما تشهده سوريا منذ نحو 9 سنوات، وذلك في ظل فشل جهود المجتمع الدولي في إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية، واتجاه بعض القوى الإقليمية والدولية إلى تكثيف دعمها العسكري للطرفين المتصارعين في ليبيا، في انتهاك لحظر التسليح المفروض على ليبيا منذ عام 2011، وهو الأمر الذي ستمتد تداعياته السلبية إلى شمال أفريقيا ككل. وقد بات من الواضح أن هناك محورين دوليين متنافسين في ليبيا، يدعم كل منهما أحد طرفي الصراع، ويمكن تناولهما على النحو التالي:

أ- المحور الداعم للجيش الوطني الليبي بقيادة المشير حفتر: يتكون هذا المحور من روسيا وفرنسا واليونان ومصر والأردن والسودان، ويأخذ الدعم المقدم من هذه الدول لقوات المشير حفتر صوراً متعددة، مثل تقديم الأسلحة والمقاتلين وتوفير التدريب والاستشارات العسكرية، فضلاً عن الدعم السياسي، وتتمثل أبرز الأمثلة في هذا الصدد في الآتي:

• **روسيا:** تأتي أبرز أشكال الدعم العسكري الروسي لقوات المشير حفتر عبر شركة الأمن الخاصة الروسية «فاجنر»، التي توظف عدداً كبيراً من العسكريين الروس السابقين للقتال في مناطق الصراع المختلفة كمرتزقة.

ففي مارس 2019، تمكنت المخابرات الغربية من تحديد موقع لحوالي 300 عنصر من المرتزقة التابعين لـ «فاجنر» يتمركزون في ميناءي طبرق ودرنة، وتقوم مجموعات المرتزقة الروس بدعم قوات حفتر بالتدريبات، وإمداده بقطع المدفعية والدبابات والطائرات المسيّرة والذخيرة وغيرها من أشكال الدعم اللوجستي. وفي أكتوبر 2018، أرسلت روسيا العشرات من أفراد قواتها الخاصة لدعم قوات حفتر، يتمركزون بصورة أساسية في طبرق وبنغازي[83]. وفي سبتمبر 2019 أرسلت «فاجنر» 100 فرد إضافي إلى ليبيا لدعم قوات حفتر[84].

وبالإضافة لما سبق، تقدم روسيا دعماً سياسياً للمشير حفتر، حيث عرقلت روسيا صدور بيان عن مجلس الأمن الدولي، في أبريل 2019، يدعو المشير حفتر لوقف هجومه على العاصمة طرابلس[85].

• **فرنسا:** تم الكشف رسمياً عن الوجود العسكري الفرنسي في شرق ليبيا عقب إعلان الرئيس الفرنسي ماكرون، ووزارة الدفاع الفرنسية، في يوليو 2016، مقتل ثلاثة ضباط صف فرنسيين خلال «مهمة خطرة» في ليبيا في مواجهة الإرهاب، وأعلن المتحدث باسم الحكومة الفرنسية ستيفان لو فول، أن قوات فرنسية خاصة تعمل في ليبيا[86]. وثار الجدل من جديد حول طبيعة الدعم العسكري الفرنسي لقوات المشير حفتر عقب العثور على أربعة صواريخ من طراز «جافلين» (Javelin) في مدينة غريان، التي كانت تسيطر عليها قوات حفتر، وتعود ملكيتها للجيش الفرنسي، في يونيو 2019، غير أن الجيش الفرنسي أكد، في بيان، أن هذه الصواريخ «غير صالحة للاستعمال، وكانت لحماية القوات التي تقوم بمهام استخبارية وأخرى لمكافحة الإرهاب»[87].

• **اليونان:** تقدم دعماً سياسياً لحكومة شرق ليبيا والجيش الوطني الليبي، وتزايد هذا الدعم عقب توقيع تركيا مذكرتي ترسيم الحدود البحرية والتعاون العسكري والأمني مع حكومة الوفاق، ففي 12 ديسمبر 2019 اعترفت اليونان بمجلس النواب في طبرق كممثل شرعي ووحيد للشعب الليبي[88]. وفي 22 من الشهر ذاته، زار وزير الخارجية اليوناني نيكوس دندياس، شرق ليبيا، والتقى عدداً من المسؤولين الليبيين على رأسهم المشير حفتر، ورئيس حكومة طبرق عبدالله الثني، وبحث معهما مذكرتي التفاهم الموقعتين بين تركيا وحكومة الوفاق[89].

• **الأردن:** اتهم تقرير صادر عن الأمم المتحدة، في ديسمبر 2019، الأردن بتوفير الأسلحة بشكل روتيني لقوات الجيش الوطني الليبي، من أبرزها مدرعات من طراز «الوحش» الأردنية الصنع، وتقديم الاستشارات العسكرية والتدريب لقوات حفتر، فضلاً عن الدعم الاستخباراتي والمعلوماتي[90].

• **السودان:** ذكر التقرير الصادر عن الأمم المتحدة، في ديسمبر 2019، قوات الدعم السريع السودانية بقيادة نائب رئيس المجلس السيادي السوداني الفريق محمد حميدتي، بنشر نحو ألف جندي في ليبيا، في 25 يوليو 2019، للقتال بجانب قوات المشير حفتر[91].

• **مصر:** أكد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، في تصريحات صحفية في 17 ديسمبر 2019، أن بلاده «لن تتخلى عن الجيش الوطني الليبي»، انطلاقاً من أن استعادة الأمن يتوقف على «استعادة الجيوش الوطنية بتوجهاتها الوطنية ودورها الحقيقي»[92].

ب- المحور الداعم لحكومة الوفاق الوطني: يتكون من الولايات المتحدة وإيطاليا وتركيا وقطر وتونس الجزائر، وقد وجه رئيس حكومة الوفاق رسائل إلى رؤساء خمس دول هي الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا والجزائر وتركيا، في 21 ديسمبر 2019، طالب فيها هذه الدول بتفعيل اتفاقيات التعاون الأمني، لصد ما وصفه بالعدوان الذي تتعرض له العاصمة طرابلس[93]، وهو ما لم تستجب له أي دولة من الدول الخمس، سوى تركيا. ويتراوح دعم هذه الدول لحكومة الوفاق ما بين الدعم العسكري المباشر، كما في حالة تركيا، والدعم السياسي كما في حالتي إيطاليا والجزائر، ويمكن استعراض أبرز أشكال هذا الدعم على النحو التالي:



• **الولايات المتحدة الأمريكية:** يرجع الدعم الأمريكي لحكومة الوفاق بالأساس إلى مخاوفها من العلاقات التي تجمع بين المشير حفتر والرئيس الروسي بوتين، وتخشى واشنطن من أن انتصار حفتر على حكومة الوفاق سيرسخ النفوذ الروسي في ليبيا. ومن هذا المنطلق دعت واشنطن في نوفمبر 2019 المشير حفتر إلى إنهاء هجومه على طرابلس لمنع التدخل الأجنبي غير المبرر، وأكدت واشنطن دعمها سيادة ليبيا في مواجهة محاولات روسيا استغلال الصراع ضد إرادة الشعب الليبي[94]. وفي الشهر ذاته، التقى وفد أمريكي بالمشير حفتر، وبحث معه وقف القتال وإيجاد حل سياسي للصراع، وأعرب الوفد عن مخاوفه من استغلال روسيا الصراع[95].

• **إيطاليا:** ظلت لعدة سنوات داعماً رئيسياً لحكومة الوفاق في مواجهة الدعم الفرنسي لقوات المشير حفتر، وذلك حرصاً على مصالحها الاقتصادية في مجال الطاقة، وكذلك الأمنية حيث إن الغرب الليبي هو نقطة الانطلاق الأساسية لأغلب المهاجرين غير الشرعيين، وحملت روما باريس، في أكثر من مناسبة، مسؤولية تدهور الأوضاع في ليبيا ووضع مصالحها فوق مصالح الشعب الليبي ومصالح أوروبا.

ولكن طرأ تغيّر واضح على الموقف الإيطالي منذ تشكيل رئيس الوزراء جوزيبي كونتي حكومته الثانية، في سبتمبر 2019، حيث بات يصنف على أنه في «المنطقة الرمادية». ففي 17 ديسمبر 2019، أجرى وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو، زيارة إلى ليبيا التقى خلالها رئيس حكومة الوفاق في طرابلس، والمشير حفتر في مقر قيادة الجيش الليبي، وأعلن دي مايو أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة، مؤكداً أن بلاده تؤيد جهود الأمم المتحدة للعودة إلى المسار السياسي[96]، وهو ما يمثل تطوراً لافتاً، إذ إن روما لم ترفض تقديم الدعم العسكري لحكومة الوفاق، كما تطلب الأخيرة، ولكنها اتجهت كذلك للانفتاح على خليفة حفتر.

وفي 23 من الشهر ذاته، قال وزير خارجية إيطاليا «في ليبيا يتم تكرار نمط مشابه للنمط السائد في سوريا»[97]، في مؤشر على قلق روما من محاولات أنقرة للتمدد، وإقامة نفوذ عسكري لها في ليبيا.

• **تركيا:** اتهم تقرير للأمم المتحدة، صدر في ديسمبر 2019، أنقرة بإرسال أسلحة متطورة جداً، من طائرات مسيّرة ودبابات وصواريخ مضادة للدروع، للميليشيات الموالية لحكومة الوفاق الليبية في غرب ليبيا، وذلك في خرق لحظر الأسلحة المفروض على ليبيا منذ عام 2011[98]. وزودت تركيا القوات الموالية لحكومة الوفاق بطائرات مسيّرة تركية من طراز «بيرقدار» يتولى فريق تركي موجود بالعاصمة طرابلس مسؤولية تشغيلها[99]. وفي مايو 2019، أرسلت تركيا نحو 40 مدرعة تركية الصنع من نوع «كيربي» عبر ميناء طرابلس[100].

وصادق البرلمان التركي، في 2 يناير 2020، على مذكرة التفويض الرئاسية التي تسمح بإرسال قوات إلى ليبيا، لمدة عام واحد قابل للتمديد، وتنص المذكرة على أن تقدير زمن إرسال قوات تركية إلى ليبيا ومكان انتشارها، سيكون في عهدة رئيس الجمهورية[101]. وفي 8 يناير 2020، أعلن الرئيس أردوغان، أن بلاده أرسلت 35 جندياً إلى ليبيا دعماً لحكومة الوفاق. وقبل ذلك بدأت في إرسال مقاتلين سوريين موالين لها للقتال في ليبيا، حيث ذكرت إذاعة "RFI" الفرنسية، في 31 ديسمبر 2019، أن أنقرة نقلت نحو 500 مقاتل سوري على الأقل إلى ليبيا عن طريق رحلات جوية غير مسجلة، على متن 4 طائرات هبطت في مطار معيتيقة الليبي[102].

وذكرت وكالة بلومبيرج الأمريكية، في 27 ديسمبر 2019، نقلاً عن مسؤولين أتراك وليبيين، أن الفصائل السورية التركمانية في شمال سوريا ستلتحق قريباً بقوات حكومة الوفاق في طرابلس، لمواجهة قوات المشير حفتر[103]. كما نقلت رويترز، في 30 ديسمبر 2019، عن مسؤولين تركيين كبيرين وآخرين أمنيين، قولهم إن أنقرة لم ترسل بعد أي مقاتلين سوريين إلى ليبيا، لكن يجري إعداد تقييم وتنعقد اجتماعات في هذا الصدد، وتوجد رغبة نحو المضي قدماً في هذا الاتجاه[104].

وذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، أن عدد المقاتلين السوريين الذين وصلوا إلى طرابلس حتى الآن بلغ 300 شخص، وأن تركيا تستعد لنقل مجموعات جديدة من المسلحين السوريين إلى ليبيا للقتال برواتب تتراوح ما بين 2000 و2500 دولار للشخص لعقد مدته 3 أو 6 أشهر[105].

• **قطر:** تقدم الدوحة دعماً للميليشيات الإسلامية الداعمة لحكومة الوفاق في إطار سياساتها الداعمة لجماعات الإسلام السياسي والتنظيمات الإرهابية في المنطقة، كما أنها تتماهى مع السياسة التركية حيال ليبيا، فقد أعلن أمير قطر تميم آل ثاني، في 15 ديسمبر 2019، خلال استقباله رئيس حكومة الوفاق فائز السراج، بالدوحة، استعداد قطر لتقديم أي دعم تطلبه حكومة الوفاق في المجالين الأمني والاقتصادي[106].

• **الجزائر:** تسعى حكومة الوفاق والجزائر لتفعيل الاتفاقات الأمنية الموقعة بين الجانبين وتوقيع أخرى جديدة، فضلاً عن تفعيل اجتماعات اللجنة الأمنية المشتركة بين البلدين، وهي الأمور التي كانت محور لقاء وزير الداخلية بحكومة الوفاق فتحي باشاغا، بنظيره الجزائري، في يوليو 2019. وفي الشهر ذاته عقد وكيلا وزارة الداخلية في البلدين اجتماعاً للجنة الأمنية المشتركة بحثا خلاله تفعيل الاتفاقات الأمنية الثنائية[107]، وكان المشير حفتر وجه اتهامات للجزائر، في أغسطس 2018، باستغلال الأوضاع الأمنية في ليبيا، وأن جنوداً جزائريين تجاوزوا الحدود الليبية[108]، في مؤشر على وجود شكوك لدى حفتر بدعم الجزائر للميليشيات الموالية لحكومة الوفاق عسكرياً.